فوق الطاولة

هني الحمدان

وعود حكومية.. وصدمات بالجملة!

كلنا نشهد على أرض الواقع تأخر المشروعات، وعدم إنجازها، فالحقيقة الراسخة هناك وعود حكومية كثيرة تجاه مسائل وأمور تهم معيشة المواطن، وأخرى حيال توجهات ومشروعات بحال تم استثمارها ودخولها حيز التطبيق ستريحه وتغير من واقعه.. لكن، مع كل وعد للحكومة وخاصة من بعض الوزراء حيال أي مشروع، تأتي الصدمات للمواطن، وما يلمس من نتائج مؤلمة، حيث التسويف وطرح شعارات وخطط بلا برامج تطبق في حيز الوجود، فالمواطن يعيش مفرزات ذلك في كل شارع يمر به، أو سوق يشتري منه، ويرى تأخر المشروعات الحكومية بأم عينه..!

لا يكاد ينقضي أسبوع إلا ونشهد جولة لوزير من العاصمة إلى محافظة أخرى، يتفقد ويسمع ويترأس اجتماعاً ويثني أحياناً ويطلق الوعود، ويتزين اللقاء بأخذ لقطات تصوير للبرهان على وقوفية الزيارة والبرهان الجدي على أهمية الملامسة الواقعية مع الجمهور والاطلاع على سير الأعمال.. إلا أن الجميع يفاجأ بسيل الوعود وتعثر سماع أخبار عن افتتاح معمل كبير مثلاً، أو منشأة ما، أو ورشة عمل تبدأ بالإنتاج، أو حصول أمر يترك نوعا من الأمل عند الغالبية.

الصدمات الحقيقية هي التأخير وربما عدم الدقة وتحقيق الأهداف واختلافها وتأخرها عن البرامج المرسومة لها، فلا يخلو أي تصريح لأي اجتماع رسمي إلا ويتم فيه التأكيد على إنجاح الأعمال وتحديد مددها الزمنية والالتزام بالبرامج إذا كان لها برامج..

فلماذا لا تقول الحكومة تلك الحقيقة وتكون صريحة مع ذاتها ومع مواطنها، ماذا ستتخذ من توجهات، وما الذي يجب أن تتخذه من إجراء بحق من تسبب بعدم تنفيذ خطة التنمية وحركة العمل، فقد مرت على المواطن سنوات عدة وهو ينتظر أن يرى وضعا جديدا برؤية مختلفة، إلا أن سنوات من عمره ضاعت دون أن تحرز الخطط والرؤى تقدما يذكر، بالتالي أصبح الآن من واجب الحكومة التي تعي أن المشروعات لم تنفذ، أن تشعر عن سابقيها، لتحاسب، لا لشيء، إنما ليعي من سيمسك زمام المشروعات من قياديين ومشرفين وموظفين، أن هناك محاسبة تنتظر المتقاعسين عن العمل، ولماذا لا تكون محاسبة المتسببين بضياع السنوات الطوال دون فائدة، درساً ومحطة انطلاق جديدة، لعل في ذلك طريقاً جديداً يحقق الفوائد بعد أن يخذف من طريق كان معوجا حيث الإهمال والفساد والتأخير في كل المستويات، وترك من تسبب بكل أمور التسيب بلا عقاب. ولا أحد مغتراً لضياع سنوات عدة، حري بها أن تكون هذه السنوات مسيرة نجاه التنمية المنشودة..

أتحفتنا الحكومة غير مرة، بأن المرحلة المقبلة ستكون مرحلة عمل على التنمية، وهو ما نتمناه فعلاً، لكن هذه المرة نريد ضمانات ألا يتكرر المشهد ولا تتأخر المشروعات، ولا تتعطل عجلة التنمية.

هذه المرة نريد أن تكون تنمية انتمية بخطا ثابتة وشفافية مطلقة، تضع المواطن على دراية بكل خطوة تقوم بها الحكومة ممثلة بالقائمين على المشروعات، وهو أمر من حق المواطن. وأولى هذه الخطوات في الشفافية بالإنجاز، هي أن تطور الحكومة آليات تناولها للأعمال ومراحل تنفيذ المشروعات، بحيث تشتمل صفحات المشروع على كل البيانات المتعلقة بها، فيجب أن ينشر مع المشروع، وصفه وما عوائده على الاقتصاد والمجتمع ويجب أن تضيف الحكومة أبواب معلومات أخرى، أهمها الجدول الزمني لخطوات تنفيذه مع وضع عداد تنازلي، مرتبط بالأداء والإنجاز. وفوق ذلك الكشف بكل شفافية عن فرق الإشراف وفرق العمل والقيادات المسؤولة عن كل مشروع، وأسمائهم ومسمياتهم، ليعرف المواطن أي القياديين أسرع بإنجاز مهامه، ومن يتأخر أو يسيء بعاقب.

وأخيراً.. نتمنى من الحكومة التي اعترفت بأكثر من موقعة بعدم تنفيذ خطة التنمية وإنجاح خططها لسبب أو لأسباب ما، أن تحاسب من تسبب بتأخرنا عن الركب، وتضع أشخاصاً قياديين نظيفي اليد، هذا خير لها من أن تؤكد كل أسبوع على إداراتها انتقاء مديرين أكفياء، فهي المعنية أولا وأخيراً، وهي منبع الخلل..!

نشرة أسعار للمشتقات النفطية كل أسبوعين

«التموين» لـ«الوطن»: يتم إصدارها بناء على واقع الأسعار المحلية

نوار هيفا

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نشرة أسعار جديدة للمشتقات النفطية (المازوت الحر، والفيول الحر، وغاز سائل دوغما، والبنزين أوكتان ٩٥) الموزع على القطاع الصناعي الخاص وبقية القطاعات الأخرى الخاصة بناء على التكاليف الحالية.

وبينت الوزارة في نشرتها أن سعر البنزين أوكتان ٩٥ سيصبح ١٤٣٦٠ ليرة بدلاً من ١٤٦٦٠ ليرة لليتر الواحد، والمازوت الحر ١٣٢٩٠ بدلاً من ١٣٠٠٠ ليرة لليتر الواحد، الفيول ٨٩٩٤٤٠ للطن الواحد، الغاز السائل دوغما ١١٠٠٧٨٠٠ ليرة للطن الواحد.

مدير مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إسماعيل المصري بين في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن الوزارة ستقوم كل أسبوعين بإصدار نشرة أسعار جديدة للمشتقات النفطية الخاصة بالقطاعات الصناعية والقطاعات الأخرى، ويتم إصدار هذه النشرة بناءً على واقع الأسعار.

بدوره الصناعي عاطف طيفور بين أن هذا القرار وما سبقه كان اقتراحاً من معظم الصناعيين لمجلس الوزراء بأن تكون نشرة الأسعار يومية أو أسبوعية، وتم التجاوب من التجارة الداخلية، فالنشرة كانت تصدر كل ٦ أشهر بناء على دراسة التكلفة، وبسبب طول المدة الزمنية بين نشرة وأخرى كان يتم رفع أسعار المشتقات بشكل كبير وهذا ينعكس على الأسواق والأسعار سلباً، ويخلق صدمة بالسوق.

وأضاف طيفور: إن المقترح كان نشرة أسبوعية لإحداث ارتفاع وانخفاض بالأسعار، مثال ذلك ما حصل منذ يومين بانخفاض سعر الصرف بحدود ٣٠٠ ليرة، والأسبوع الذي سبقه أيضاً انخفض بحدود ٣٠٠ ليرة، وعليه يكون السوق بحالة انخفاض بأصناف وارتفاع بأخرى وبالتالي يكون هناك استقرار في السوق أو ما يسمى مرونة وعدم التسبب بصدمة، والمفروض أن هذا الانخفاض المقدر بـ٣٠٠ ليرة ينعكس على الأسعار.

وفيما يخص أسعار الغاز المسيل الصناعي الذي ارتفع بنشرة التجارة الداخلية مرتين لفت طيفور إلى أن هذا الارتفاع لا ينعكس على الأسواق وليس له أي تأثير على المواطن، لأنه يدخل في الصناعات الثقيلة كالإسمنت والأسمدة والسيراميك التي ستؤثر في العقارات ومشروعات إعادة الإعمار، فهو لا يدخل في الصناعات المتوسطة والخفيفة التي تكون على احتكاك مباشر مع المواطن ضمن أسعار المواد في الأسواق، كما أن هناك صناعات تدخل فيها المشتقات وبالتالي تتأثر أسعارها، وصناعات لا تتأثر كالموجودة في المناطق الصناعية وتعتمد على الكهرباء الصناعية والتالي لا تحتاج إلى توليد طاقة.

> صناعي لـ«الوطن»: تجدّد سعر النشرة مطلب الصناعيين وسينعكس إيجاباً على الأسواق

تبادل خبرات مع تونس في مجال الإسكان

عبد اللطيف لـ«الوطن»: البدء بتشييد ٧٤٠ شقة لمتضرري الزلزال

هناء غانم

قضايا عديدة ناقشها وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف مع سفير تونس في سورية محمد المهذبي تتمحور حول تعزيز آفاق التعاون في مجال الإنشاءات والمقاولات والإسكان بشكل عام وفي مجال عمل الوزارة وتبادل الخبرات والإمكانيات مع الأشقاء التونسيين في تلك المجالات بما يخدم مصلحة البلدين.

الوزير عبد اللطيف تحدث عن آلية عمل وزارة الإسكان والجهات التابعة لها ولاسيما في مجال التخطيط ومتابعة أعمال التشييد وإقامة الضواحي، لافتاً أن إعادة الإعمار والبناء في سورية لم تتوقف رغم الحرب الإرهابية والحصار الاقتصادي الجائر، فقد تابعت الوزارة إنشاء ضواحي كاملة ومتابعة البرامج الإسكانية المقرة وفق الإمكانيات المتوافرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عبد اللطيف أهمية التعاون السوري التونسي للبدء بالتخطيط وتبادل الخبرات متطلعاً إلى زيادة التعاون بين البلدين الشقيقين والانتقال إلى تبادل التجارب والخبرات، وأعرب عن امتنانه للموقف التونسي تجاه ما تعرضت له سورية خلال سنوات الحرب وأثنى على جهود تونس في تقديم المساعدات وفق إمكانياتها المتاحة.

وعن الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة أشار الوزير عبد اللطيف إلى الخطة الوطنية لمواجهة آثار الزلزال التي اعتمدتها الحكومة ككل ومن ضمنها عمل الوزارة في التعامل مع آثار الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد شباط الفائت حيث تم البدء بالعمل على تشييد ٧٤٠ شقة لمتضرري الزلزال، إضافة لشقق الإيواء ذات التشييد السريع، كل ذلك رافقه مراسيم وقرارات حكومية لتسهيل مواجهة آثار الزلزال على المواطنين.

بدوره أكد السفير المهذبي أن التجربة السورية لمواجهة آثار الزلزال كانت لافتة وجديرة بأن تدرس، ودعا إلى أهمية تأطير العمل من خلال إبرام مذكرات تفاهم بين الطرفين للتعاون على مستوى التخطيط وتبادل الخبرات وانتقال التجارب بين البلدين.

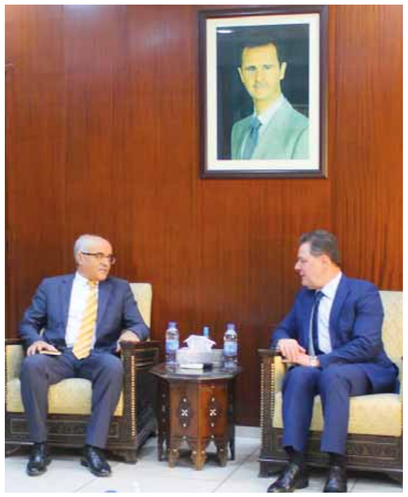

أول نشاط للسفير السوري بتونس.. التواصل مع رجال الأعمال في البلدين وتحسين التبادل التجاري

رامز محفوظ

بين رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام في تصريح لـ«الوطن» أن اللقاء مع السفير السوري في تونس في مقر الاتحاد كان لقاء مهماً ومثمراً، مشدداً على أننا نسعى لتطوير العلاقات الاقتصادية مع تونس في كل المجالات باعتبار أن تونس من البلدان المتعاونة مع سورية.

ولفت رئيس الاتحاد إلى أن جميع أصناف المنتجات السورية معروفة ومشهورة في تونس وهناك طلب عليها من السوق التونسية سواء تجارية أم صناعية، مشيراً إلى أن ما ينقصنا حالياً هو التواصل مع رجال الأعمال التونسيين ويتم السعي لزيادة هذا التواصل وتكثيفه وغرف التجارة السورية ستسعى لتنشيط التعاون الاقتصادي والتجاري مع تونس في كل الاتجاهات ومع دول شمال إفريقيا كاملة وهذا هو هدف أساسي من الأهداف التي نعمل عليها في غرف التجارة.

وأكد اللحام أن التواصل مع رجال الأعمال في تونس ليس بالمستوى المطلوب وهذا الأمر يؤثر في التبادل التجاري بين الجانبين، موضحاً أن الاتحاد يسعى لفتح أسواق جديدة والمشاركة في المعارض في تونس وتكثيف الزيارات إليها والعمل على تسهيل عمليات نقل البضائع بين البلدين وفي حال تم تحقيق ذلك ستتحسن حتماً العلاقات التجارية وخصوصاً أن أرقام التبادل التجاري بين البلدين غير مشجعة حالياً ولا تساوي حجم العلاقات السياسية المتطورة مع تونس لذا يجب العمل على زيادة حجم التبادل التجاري، مشيراً إلى أنه في حال تحسن الواقع الاقتصادي في سورية فإن اتحاد الغرف مستعد للدخول في شراكات مع تونس تسهم في تحسين التبادل التجاري وفيها مصلحة مشتركة للبلدين.

وكان قد التقى رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام سفير الجمهورية العربية السورية في تونس محمد المحمد في مقر الاتحاد بحضور عضو مكتب اتحاد غرف التجارة رئيس مجلس إدارة اللجنة العليا للمستثمرين في المؤسسة العامة للمناطق الحرة فهد درويش وتم خلال اللقاء بحث تطوير وتعزيز التبادل التجاري بين سورية وتونس.

بدوره أكد درويش أن تونس دولة مهمة جداً ومن الأهمية بمكان فتح العلاقات الاقتصادية معها وتطويرها بما ينعكس إيجاباً على التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين، مشيراً إلى أهمية عودة الرحلات الجوية بين سورية وتونس بما يساعد في تبادل الوفود التجارية، وتسهيل عملية الشحن الجوي وتبادل البضائع إضافة إلى ضرورة الاطلاع على المناخ التجاري في كلا البلدين وتذليل الصعوبات التي تواجه العلاقات التجارية بينهما والبحث في سبل وآليات تطويرها عبر الزيارات المتبادلة وتوقيع الاتفاقيات وتأسيس مجلس أعمال سوري تونسي مشترك.

من جانبه شكر السفير السوري رئيس اتحاد غرف التجارة وعضو مكتب الاتحاد فهد درويش على حفاوة الاستقبال مشيراً إلى أنه يقوم بزيارة عدد من الوزارات المعنية بغية الحصول على كل المعلومات التي من شأنها تطوير العلاقات الاقتصادية مع تونس وهو جانب مهم من عمل السفارة.

مؤسسة الأعلاف ستؤمّن نصف مليون طن منها

مدير عام «الأعلاف» لـ«الوطن»: احتياجات الثروة الحيوانية من الأعلاف ٥,٢ ملايين طن الموسم القادم

هناء غانم

أكد المدير العام لمؤسسة الأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أن هناك انخفاضاً في أسعار المواد العلفية نتيجة استقرار سعر الصرف وفي حال استمر الاستقرار سيكون لدينا كميات كافية من الأعلاف.

وذكر شباط أن قسماً كبيراً من المواد العلفية قد انخفض سعرها حيث انخفض سعر مادة الشعير إلى ٢٨٠٠ ليرة سورية بعد أن وصل إلى ٦٢٠٠ ليرة للكغ، وكذلك مادة الصويا التي وصل سعرها إلى ١٠,٥٠٠ ليرة للكغ بعد أن وصل سعره إلى ١٢ ألف ليرة، كذلك انخفض سعر النخالة والذرة والكسبة وغيرها من المواد العلفية. وحسب شباط، من المفترض أن يسهم انخفاض أسعار الأعلاف في انخفاض أسعار منتجات الدواجن، مشيراً إلى أنه حتى الآن لم يلاحظ أي انخفاض بالأسعار على هذه المنتجات، لافتاً إلى أن هذا الانخفاض ليس مفاجئاً لأن الأسعار بالشهر السادس كانت منخفضة أيضاً ثم عادت وارتفعت والآن عادت إلى الانخفاض بسبب استقرار سعر الصرف.

وعول شباط على انخفاض أكبر لأسعار الذرة الصفراء وخاصة أننا مقبلون على موسم الذرة المحلية، مؤكداً أن الكميات المتوقع إنتاجها لهذا الموسم تتجاوز ٤٠٠ ألف طن من الذرة الصفراء لكن المشكلة التي تواجهنا هي عدم وجود مجففات للذرة الصفراء حيث يقوم الفلاح بتجفيف الكميات الموجودة لديه بالطرق البدوية وسيتم اتخاذ كل الإجراءات لتأمين مجففات سواء من القطاع الخاص أو غيرها من الطرق.

وذكر شباط أن المؤسسة حققت نحو ٨٠٠ مليار ليرة بين مشتريات ومبيعات هذا العام ومن المتوقع أن تتجاوز التريليون ليرة نهاية العام الحالي.

وفي سياق متصل ذكرت وزارة الزراعة في الخطة الإنتاجية للموسم القادم أن تقديرات كميات المواد العلفية التي تغطي احتياجات الثروة الحيوانية الواردة في المجموعة الإحصائية ما يقرب من ٥,٢ ملايين طن، حيث تؤمن المؤسسة العامة للأعلاف نحو نصف مليون طن منها، نحو مليون طن من الإنتاج المحلي والباقي استيراد.

وأشار شباط إلى أن الاحتياج يشمل ١,١ مليون طن نخالة، ومثلها شعير وحوالى ١,٦ مليون طن ذرة صفراء، و٤٤٧ ألف طن كسبة صويا، و٩١٣ ألف طن كسبة قطن، منوهاً بأن المؤسسة تخطط لاستيراد ٢٠٠ ألف طن شعير، و١٥٠ ألف طن ذرة صفراء و١٠٠ ألف طن كسبة صويا ضمن خطتها للعام القادم، لافتاً إلى أن خطة التصنيع تشمل ٧٥ ألف طن مادة جاهز حلوب أبقار.

وأشار شباط إلى أن مبيعات المؤسسة منذ بداية العام حتى نهاية شهر أيلول الفائت بلغت ٢٧٣ ألف طن من مختلف المواد العلفية قيمتها نحو ٣٩٥ مليار ليرة، موزعة بين ٢٠٣ آلاف طن نخالة، و٥١ ألف طن حلوب، و١٩٨٠٠ طن شعير، و١٩٢ طن كسبة قطن، و٤٤١٠ أطنان كسبة صويا، و١١١٦٣ طن ذرة، على حين بلغت كمية المشتريات بنفس الفترة الزمنية ٣٠٥ آلاف طن منها مستورد ومنها محلي قيمتها نحو ٣٨٠ مليار ليرة سورية فقط ثمن المادة عدا التكاليف وأجور النقل والشحن وغيرها، ولدى المؤسسة نحو ١٢٣ ألف طن أرصدة قيمتها تتجاوز ٢٥٠ مليار ليرة سورية من المواد العلفية المختلفة، والمؤسسة مستمرة في توزيعها يومياً للمراكز وفي الإعلان عن مناقصات للمواد العلفية، موضحاً أن المؤسسة صنّعت نحو ٥٥ ألف طن من مادة جاهز حلوب في المعامل التابعة لها هذا العام.

ولفت شباط إلى أن احتياجات المؤسسة من الأعلاف تعتمد على حالة الجو فإذا كانت سنة جفاف فهناك مشكلة، أما إذا كانت سنة خير فهذا أمر جيد، مبيناً أن المراعي ستؤمن حينها نحو ١٢ مليون طن من المواد العلفية، مضيفاً: إن هناك دورات علفية جديدة لكل أنواع الثروة الحيوانية وللدواجن والأبقار والأغنام والجواميس وغيرها.

> أسعار الأعلاف انخفضت ويجب أن تنخفض أسعار منتجات الدواجن

هل ستستطيع المصارف تأمين السيولة المطلوبة؟

قرض الدخل المحدود يقفز لـ٢٠ مليون ليرة بالفائدة ذاتها وبعدد سنوات أطول

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في القطاع المصرفي أن البنك المركزي وافق على رفع سقوف قروض الدخل المحدود بناء على زيادة الأجور الأخيرة للعاملين في الجهات العامة وأن الأمر مازال قيد التعميم من المركزي، مبيناً أن السقوف الجديدة لقروض الدخل المحدود ستكون أعلى بعدة أضعاف من السقف الحالي وربما يصل لحدود ٢٠ مليون ليرة في حين سيتم تمديد سنوات التسديد لتصبح بحدود ١٠ سنوات بدلاً من ٧ سنوات كما هو معمول به حالياً، في حين يبقى سعر الفائدة عند المعدل نفسه لكن مع احتساب الفائدة على طول سنوات السداد (وفق نظام احتساب الفائدة لدى المصرف المانح).

وحسب التسريبات التي حصلت عليها «الوطن» فإنه ستتم مراعاة التوسع في تطبيقات الدفع الإلكتروني وعليه ربما يمنح جزء من القرض نقداً في حين يودع الجزء الآخر في حساب المقترض ويتم سحبه أو الاستفادة منه وفق القنوات الإلكترونية.

وفيما يخص الكفلاء بين أن هناك تفاهمات مع مؤسسة التأمين على تطوير بوليصة التأمين بما يسمح بكفالة قرض الدخل المحدود بسقفه الجديد من دون الحاجة لكفلاء بحال رغب العميل بالاستفادة من خدمة التأمين في هذا الاتجاه أو لم يتوافر لديه كفلاء.

وكانت مديرة مصرف التوفير ألمحت في تصريح لها لـ«الوطن» قبل نحو أسبوع بأن المصرف يجري دراسة لبحث الإمكانية المتاحة لرفع سقوف قروض ذوي الدخل المحدود للوصول إلى أعلى سقف ممكن، في حين أوضحت في تصريح آخر لها أن هذا السقف يصل لحدود ١٥ مليون ليرة، مشيرة إلى أن المصرف كان قد قام بإجراء استبياتي قبل صدور مرسوم زيادة الأجور الأخير، حيث تم رفع سقوف هذه القروض حينها إلى ١٠ ملايين ليرة.

وفي التسليف الشعبي بينت الإدارة في أكثر من تصريح لها أنه يتم العمل على رفع سقف قرض الدخل المحدود وأن هناك دراسة تم إنجازها ورفعها في هذا الخصوص.

لكن عدداً من الباحثين والمتابعين لعمل القطاع المصرفي بينوا أنه في حال رفع سقوف قروض الدخل المحدود سيواجه كل من مصرفي التسليف الشعبي والتوفير نقصاً في السيولة ولن يكونا قادرين على تلبية الكم الكبير من طلبات الإقراض التي سيتقدم بها العاملون في الجهات العامة في حال كانت شروط الإقراض والفائدة وسنوات السداد وبوليصة التأمين مريحة، وهي مشكلة ربما تحول دون الإمكانية على تلبية كل الطلبات التي ستصل لفروع مصرفي التسليف والتوفير وهو ما يسهم بحدوث تراكم في الطلبات والعودة لتنظيم المنح على برامج زمنية (دور) قد تصل لأشهر حتى يتمكن العميل من الحصول على قرض دخل محدود.

كما قللوا من جدوى السقوف الجديدة لهذه القروض لأنها ستكون تزامنت مع ارتفاع معدلات التضخم في الأسعار وهو ما يقلل من الجدوى والقدرة الشرائية لهذه القروض مقابل ديون ثقيلة على عاتق الموظف يحتاج سنوات حتى يستطيع تسديدها مع اقتطاع جزء مهم من أجره الشهري، وخاصة أن معظم الأرقام الرسمية حول متوسط منح قروض الدخل المحدود تظهر أنها تتجاوز ٥ آلاف قرض شهرياً خلال المرحلة الماضية وفي حال رفع سقف القرض مع توافر بوليصة تأمين تحل مكان الكفلاء سيقفز هذا الرقم لعدة أضعاف.